الجملة و أقسامها عند فخر الدين الرازي

دراسة في المحصول في أصول الفقه

The sentence and its divisions according to Fakhr Al-Din Al-Razi

A Study of Elmahsol in Fundamentals of Jurisprudence.

كمال كباش*

جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر.

kamel.kabeche@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال: 2021-07-31	تاريخ التقييم: 2021-12-08	تاريخ القبول: 2021-12-30

الملخص:

يتناول البحث الجملة باعتبارها أصغر وحدة تركيبية قابلة للتحليل، فالجملة لم تفرد بالدراسة من قبل النحويين والأصوليين في القرون الأولى، ولم يعرضوا لها إلا في ثنايا الفصول والأبواب،كالإشارة إلى موضوع الشرط الذي ينبني على جملة الشرط وجملة الجواب، وإنما اهتموا بمكوناتها التي يظهر عليها أثر العامل بخلاف الجملة، ويعتبر ابن هشام الأنصاري أول من أفرد لها بابا في كتابه "مغني اللبيب"، كما تناولها الرازي في المحصول.

وقد حاول البحث عرض أراء النحاة القدامى والرازي في التفريق بين الجملة و الكلام وبيان أقسامها.

كلمات مفتاحية: الجملة؛ الكلام؛أقسام الجملة؛ الإسناد، المسند؛ المسند إليه.

Abstract:

The research tackled the Sentence since it is considered as the smallest structural unit that can be analyzed. In the first centuries, there is no specific study for the sentence by Grammarian and Fundamentalists. They have not tackled it except within chapters as a reference to the subject of the condition which is based on the conditional statement and the conclusion. Rather, they cared about its components that show the effect of the agent in contrast of the sentence. Ibn Hichem El-ansari is considered as the first one who cares about the Sentence and its Types. He has devoted a whole chapter to it in his book Maghni El-abib. The research tried to present the views of old grammarian and Elrazi about the difference between the sentence and the speech.The research attempted to present the opinions of the ancient grammarians and Al-Razi in differentiating between sentence and speech and clarifying its parts.

Keyword:

Sentence,Speech,Sentence and its divisions,attribution,predicate,assigned to him.

*المؤلف المراسل.

1.مقدمة:

تعد الجملة من أهم اللبنات التي قامت عليها الدراسات اللسانية والأصولية؛ باعتبارها أصغر وحدة تركيبة قابلة للتحليل، تتخذها كل دراسة نحوية أو أصولية منطلقا للوصف والتقعيد، وتهتم بدراستها من حيث التأليف أو التركيب، وعلاقة العناصر بعضها ببعض ووظيفة كل عنصر منها عند ارتباطه ببقية العناصر.

والناظر في الدراسات النحوية القديمة يجد أن الجملة لم تحظ باهتمام النحاة في القرون المُقَدَّمَةِ؛ إذ لم يخصصوا لها أبوابا وفصولا تتناولها بالدراسة، ولم يضعوا لها تعريفا يحدد مفهومها وحدودها ويميزها عن الكلام، وإنما كانت ملاحظاتهم لها متناثرة في ثنايا مؤلفاتهم وتركزت في دراسة العناصر والمفردات التي تتألف منها على حدة؛ ولعل السبب في ذلك هو ارتباطهم بنظرية العامل التي بنوا عليها الكثير من قواعدهم النحوية، بل كانت المعول عليها في التحليل النحوي والتوجيه الإعرابي، وأثر العامل يظهر في العناصر والمفردات بخلاف الجملة.

وبمرور الزمن وبالتحديد بداية من عصر ابن هشام الأنصاري زاد الاهتمام بالجملة وحظيت بعناية فائقة من قبل النحاة، فقد عقد لها ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب" بابا جمع فيه كل ما يتعلق بها من حيث التعريف والإعراب والإسناد والأقسام وكل ما قاله النحاة بشأنها. وإلى جانب النحاة أولى فخر الدين الرازي الجملة والكلام اهتمامه سواء في محصوله أو في تفسيره وأضاف قسما ثالثا للجملة هو: "الجملة الشرطية". وبهذا يتفق مع الزمخشري الذي قسم الجملة إلى أربعة أقسام.

وتباينت أراء النحاة والأصوليين واللسانيين في تحديد مفهوم الجملة وبيان حدودها ومكوناتها الأساسية فمنهم من جعلها مرادفة للكلام ومنهم من جعلها مختلفة عنه وأن بينهما عموم وخصوص.

وانطلاقا من الأهمية التي تحتلها الجملة في التحليل النحوي والدلالة على المعنى الذي يمثل الغاية من الدراسات الأصولية واللغوية (الصوتية، الصرفية، النحوية، والمعجمية) بل قمتها جاء هذا البحث بعنوان: "الجملة وأقسامها عند فخر الدين الرازي" ليبين المفهوم النحوي للجملة والاعتبارات المعتمدة في تقسيمها عند الرازي.

2. مفهوم الجملة

1.2 في اللغة

الجملة بضم الميم جماعة الشيء، وفي التنزيل قال تعالى:﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾(الفرقان:32)؛ أي

دفعة واحـدة. فالجملة إذن تعني التجمع في مقابلة التفرق والجماعة من كل شيء من الحساب والكلام وغيرهما.(1) وقيل اشتقت من جماعة الحبل؛ لأنها قوى كبيرة جمعت فأجملت جملة ومنها أخذ النحويون الجملة لمركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى.(2) قال ابن فارس: <الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تَجَمُّعٌ وعِظَمٌ والأخر حُسْنٌ. فالأول قولك: أجملت الشيء وهذا جملة الشيء وأجملته: حصَّلْتُه>(3).

وأما الكـلام في اللغة فمصدر (تَكَلَّمَ، يَتكَلَّمُ، تَكَلُّمًا)؛ أي تحدث(4)، وله ستة تقاليب واحد منها مهمل: (ل م ك) وخمسـة منها معتبرة تدل كلها على القوة والشدة منها: (ك ل م) فمنه الكَلَامُ؛ لأنه يقـرع السمـع ويؤثر فيـه وأيضا يؤثر في الذهن بواسطة إفـادة المعنى ومنـه الكِلَامُ للجرح وفيه شدة وألم والكُلَامُ ما غلظ من الأرض وذلـك لشـدتـه(5).

2.2 عند النحاة القدامى

تعـددت أراء النحاة القدامى في تعـريف الجملة، ومـن الثابت أن مصطلح الجملة عند بعضهم كـان متلبسا بمصطلح الكلام ولـم يكن ثمـة فصل بينهما، فقـد ذكره سيبويه[ت180ﻫ] فـي بعض المواضع من كتابه؛ فقال في باب ما يحتمل الشعر:<وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأن هذا موضع جمل، وسنبين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله>(6) وقال أيضا:<جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذْ>(7) وقال في موضع أخرى: <فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف. فهذه جملة هذا كله>(8) إلا أن هذه الاستعمالات للفظ "الجملة" لا تدل على المعنى النحوي لها واكتفى سيبويه بذكر العناصر المكونة للجملة وهما المسند والمسند إليه باعتبارهما طرفي الإسناد، وأفرد لهما بابا في كتابه؛ فقال: <هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عـن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا>(9).

وكان أبو العباس المبرد[ت285ﻫ] أول مـن استعمـل مصطلح "الجملـة" بمعناه النحوي إلا أنه يسويه بمصطلـح الكلام، ومن ذلك مثلا قوله: <وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو

والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة>(10) ويقول في موضع أخرى من كتابه: <الأفعال مع فاعليها جمل>(11).

وبعد القرن الرابع الهجري انقسم النحاة إلى فريقين في التمييز بين المصطلحين (الجملة والكلام):

الفريق الأول: ويسوي بين المصطلحين؛ أي أن "الكلام والجملة" مترادفان نحويا، وهما: ما أديا معنى يحسن السكوت عليه. ومن أنصار هذا المذهب: أبو الفتح عثمان بن جني[ت392ﻫ] الذي عرف الكلام بأنه: <كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل>(12) و الجرجاني [ت471ﻫ] الذي قال في تعريفه: <اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو:"خرج زيد" سمي كلاما وسمي جملة>(13) وكذلك الزمخشري [ت538ﻫ] حيث قال: <والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: "زيد أخوك" و"بشر صاحبك" أو في فعل واسم نحو قولك: "ضرب زيد" و"انطلق بكر" وتسمى الجملة>(14).

والثاني: يفرق بين المصطلحين، ومن أنصاره الاستراباذي [ت686ﻫ] الذي يفرق بين الجملة والكلام تفرقة حاسمة فيقول: <والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس>(15). والمقصود بقوله: ما تضمن الإسناد الأصلي ما تألف منه الكلام أي إسناد الفعل إلى الفاعل وإسناد الخبر إلى المبتدأ وأما الإسناد غير الأصلي فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة والمراد بقوله: مقصودة لذاتها الجمل المستقلة، وأما المقصودة لغيرها فهي الجمل غير المستقلة كالجمل الواقعة خبرا أو نعتا أو حالا أو صلة أو نحو ذلك(16).

وقيل بأن المراد بقوله: <المقصودة لذاتها> ما أردنا الإخبار عنه أولا وأصالة مثل: "الشمس طالعة" فهذا التركيب يسمى جملة ويسمى كلاما؛ لأنه تضمن إسنادا أصليا

وكان مستقلا بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها. وأما المراد بقوله: "المقصودة لغيرها" ما لم نرد الإخبار عنه ولم نقصده مثل: "خرجت و الشمس طالعة" فـ "الشمس طالعة" لا يعد هنا كلاما؛ لأننا لا نريد الإخبار بطلوع الشمس، بل يسمى جملة فقط.(17)

ووافق ابن هشام الأنصاري[ت761 هـ] الرضي وعرف الكلام بأنه: <القول المفيد بالقصد>؛ أي ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ والخبر وما كان بمنزلة أحدهما.(18) فالعلاقة بين الجملة والكلام هي علاقة "عموم وخصوص" فكل كلام جملة و لا ينعكس.

والحق أن الرضي ومن معه من النحويين لما ذهبوا إلى أن الجملة هي: <ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودا لذاتها أو لغيرها> أرادوا بذلك أنهما العمدة التي لا يسوغ حذفه إلا بدليل يقوم مقامَ اللفظِ بِه ولم يريدوا خلو الجملة من المعنى ولو كان جزئيا(المعنى النواة).(19).

3.2 عند فخر الدين الرازي [544 – 606 هـ]

عرف الرازي الكلام أثناء شرحه لتعريف أبي الحسين البصري[ت 436 هـ] للكلام فقال: <وأما الكلام فهو الجملة المفيدة وهي: إما الجملة الاسمية كقولنا: "زيد قائم" أو الفعلية كقولنا: "قام زيد"، وإما مركب من جملتين وهي الشرطية كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" >.(20)

ومن هذا التعريف يمكننا أن نقول:

أ - إن ما ذكره الرازي في تعريف الكلام وتمييزه، حاصله يؤدي إلى ما يؤديه تعريف النحاة المشهور للكلام، الذي هو <قول مفيد مقصود لذاته>، وإنما اختلفت جهتا التعريف، فتعريف الرازي: تعريف في المثال وتعريف النحاة بالماهية والذات.

ب - إن الجمل – عند الرازي – أعم من الكلام، وهذا واضح من تقييده للكلام بأنه: "الجمل المفيدة، وهذا هو أحد مذهبي النحاة، وهو اختيار الرضي في شرحه على الكافية وهو ما صوبه ابن هشام في المغني"(21)

ج - إن أغلب الأصوليين ذهبوا إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام، وهو أحد مذهبي النحاة وهو اختيار ابن جني والجرجاني والزمخشري وغيرهم، ولعل ارتباط الأصوليين بالنص الشرعي هو الذي جعلهم لا يفرقون بين الجملة والكلام، لأن الجمل بجميع أنواعها في القرآن والسنة النبوية لها معنى يحسن السكوت عليه والدليل على ذلك أحكام الوقف والابتداء.

د - يتفق الرازي مع ابن هشام وأتباعه في انقسام الجملة إلى قسمين، مفيدة وهي المرادفة للكلام وغير مفيدة.

ومما سبق نستنتج أن المعيار المعتمد في تعريف الجملة والكلام عند النحاة القدامى هو "الإسناد" وهذا ما جعلهم ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة؛ لأن وجودهما شرط كاف لبناء الجملة التي أسس النحاة عليها تحليلهم.

ويظهر أنه لا خلاف بين الاتجاهين السابقين: (الفريق الأول) و(الفريق الثاني + الرازي) في أن الجملة تقوم على معيار الإسناد الأصلي وطرفاه مسند ومسند إليه، وأن الفرق الجوهري بينهما يكمن في كون أصحاب المذهب الأول ربطوا في حد الجملة بين معيار الإسناد ومعيار الدلالة إذ جعلوا إتمام المعنى معيارا للجملة، فيه تحدد أبعادها؛ أي بدايتها ونهايتها، فإذا لم يتم المعنى لا يسمى المركب الإسنادي جملة، وأما أصحاب الاتجاه الثاني فقد اكتفوا بالعلاقة النحوية القائمة بين عناصر البنية التركيبية وحصروها في العلاقة الإسنادية، ومن ثَم كان قولهم: الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي وكانت مقصودة لذاتها أو لا. وهذا لا يعني خلو البنية التركيبية من المعنى، فالمعنى قد يكون جزئيا يصلح أن يكون لبنيته التركيبية مضمونا مستقلا قائما بذاته؛ أي أن للجملة كيان مستقل قائم بذاته ولنأخذ على سبيل المثال قوله تعالى:﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (95) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(الأعراف: 95-96) فقد حصر بعض النحويين عدد الجمل في هذه الآية الكريمة في ثلاث جمل وهي:

-"وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"

-"وَلَكِنْ كَذَّبُوا"

-"فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ "

واعتبروا قوله تعالى:"وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ" بأنه ليس بجملة قائمة بنفسها ولا مستقلة؛ لأنها حال من المفعول به في الجملة السابقة عليها(العامل فيها الفعل: أخذ) فلا تعد جملة. وقد علق ابن هشام – وهو من أنصار الاتجاه الثاني – على حصر الجمل في ثلاث بقوله: "وهذا هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاما تاما "(22).

3. أقسام الجملة عند فخر الدين الرازي

تنقسم الجملة العربية عند النحاة بعدة اعتبارات منها :

1.3 باعتبار الشكل(بحسب طبيعة صدرها)

تنقسم الجملة باعتبار صدرها – عند أغلب النحاة- إلى قسمين اسمية و فعلية:

أ – الجملة الاسمية هي التي يكون صدرها اسم أو هي التي تبدأ باسم، قال الغلاييني: الجملة الاسمية ما كانت مؤلفة من مبتدأ و خبر نحو: الحق منصور، أو مما أصله مبتدأ وخبر نحو: إن الباطل مخذول لا ريب فيه(23) وهذا ما يؤكده السيوطي في تعريفه للجملة الاسمية بأنها: التي صدرها اسم كـ (زيد قائم)، و(هيهات العقيق).(24)

ب – الجملة <الفعلية: وهي التي صدرها فعل نحو: كتب الطالب الدرس، يقول السيوطي في تعريفها: و الفعلية: التي صدرها فعل كـ (قام زيد)، و(ضُرب اللص) و(كان زيد قائما) و(ظننته قائما)، و(يقوم)، و(قم)>(25) ويقول الغلاييني: <الجملة الفعلية: ما تألفت من الفعل والفاعل نحو: سبق السيف العذل ومن الفعل ونائب الفاعل نحو: ينصر المظلوم، أو الفعل الناقص واسمه وخبره نحو: يكون المجتهد سعيدا.>(26)

وأضاف ابن هشام الأنصاري إلى القسمين السابقين الجملة الظرفية وأرجع الجملة الشرطية إلى الفعلية فقال: <انقسام الجملة إلى اسمية و فعلية و ظرفية، فالاسمية التي صدرها اسم (أصل ابتدائها اسم) كـ (زيد قائم) و(هيهات العقيق) و(قائم الزيدان) عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي التي صدرها فعل كـ (قام زيد) و(ضرب اللص) و(كان زيد قائما) و(ظننته قائما) و(يقول زيد) و(قم). والظرفية المصدرة

بظرف أو مجرور نحو: (أعندك زيد؟) أو (أفي الدار زيد؟) إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف (أي زيد استقر في الدار فزيد فاعل للفعل استقر المحذوف) وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية>(27). وأما الزمخشري فقد جعلها أربعة أقسام ويتضح ذلك من قوله: <والجملة أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك: (زيد ذهب أخوه) و(عمر أبوه منطلق) و(بكر إن تعطه يشكرك) و(خالد في الدار)(28). وسار أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني على خطى الزمخشري في هذه القسمة الرباعية للجملة يقول عبد القاهر الجرجاني: <فقد حصل لك أربعة أضرب من الجملة، و هي في الأصل اثنان الجملة من الفعل و الفاعل و الجملة من المبتدأ والخبر>(29). والحق أن المعيار في هذه القسمة سواء كانت ثنائية أو ثلاثية أو رباعية هو الشكل؛ أي ما تبدأ به الجملة في الأصل من مفردات فإن بدأت باسم فهي اسمية وإن بدأت بفعل فهي فعلية وإن بدأت بظرف سميت ظرفية وإن بدأت بأداة شرط سميت شرطية، وهذا التقسيم ليس بحديث عهد عند النحاة بل تمتد بوادره إلى سيبويه، فقد أشار إليه في باب المسند والمسند إليه عندما قال: هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يذهب عبد الله) فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.(30)

وأما فخر الدين الرازي فقد قسم الجملة باعتبار الشكل إلى ثلاثة أقسام، ثم ذكر لكل قسم من هذه الأقسام تعريفا حاصله يؤدي إلى ما يؤدي إليه تعريف النجاة المشهور لهذه الأقسام، وإنما اختلفت جهتا التعريف، فتعريف الرازي في المثال وتعريف النحاة: تعريف بالماهية والذات، يقول الرازي: وأما الكلام فهو الجملة المفيدة. وهي: إما الجملة الاسمية كقولنا: (زيد قائم)، أو الفعلية كقولنا: (قام زيد)، وإما مركب من جملتين وهي الشرطية كقولنا: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)(31)، وهذه الأقسام هي:

- الجملة الاسمية: و هي ما كان صدرها في الأصل اسما مثل: زيد قائم.
- الجملة الفعلية: وهي التي تبدأ في الأصل بفعل مثل: قام زيد.

- الشرطية: و هي ما تركب من جملتين مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجد.

والتقسيم الذي وضعه النحاة للجملة لا يتصف بالشمولية والاطراد؛ لأنه يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، فبعض الأمثلة التي قدمها النحاة القدامى كنماذج للجملة الاسمية بعيدة كل البعد عن الجملة الاسمية فمثلا: (هيهات) عندهم اسم لأنه يسمى: اسم فعل ولكنه يفتقر إلى كل العلامات الموضوعة للأسماء مما جمعه ابن مالك في قوله:

بالجر و التنوين و الندا وال *** و مسند للاسم تمييز حصل

فلا هو بالمنون، ولا بالمجرور، ولا بالمنادى، ولا بالمتصل بال، ولا بالمسند إليه. فكيف وأنى تسمى الجملة اسمية؟

و(هيهات) أيضا بمعنى بَعُدَ عند جميع النحاة وهو فعل ماض ولذلك وجب أن تكون الجملة فعلية ولا تكون اسمية.

وعليه فالتفريق الصحيح يجب أن لا يقوم على أساس الترتيب والموقع بل على أساس ما يؤديه المسند من معنى ووظيفة، فإذا كان المسند دالا على التجدد سميت الجملة فعلية؛ لأن التجدد معنى يستفاد من الأفعال، وإذا كان المسند يدل على الثبوت والدوام سميت الجملة اسمية؛ لأن الثبوت والدوام معنى يستفاد من الأسماء. يقول مهدي المخزومي: ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسف وارتباك، وتمشيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يحسن بنا أن نعيد النظر في تحديد الفعلية والاسمية في الجمل، وأن نحاول الوصول إلى تعريف يدخل في كلا القسمين ما هو منه ويخرج من كليهما ما ليس منه، فالجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أدق هي التي يكون فيها المسند فعلا؛ لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها...، أما الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما.(32)

إن تقسيم الجمل وفق معيار الإسناد والقول بأن الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا والجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسما هو قول موفق، ولكن قد ترد عليه انتقادات عديدة منها:

- أن دلالة الفعل على التجدد إن صدقت مع الفعل المضارع فإنها لا تصدق مع الفعل الماضي.

- اختلاف النحاة في خضوع العديد من الجمل إلى معيار الإسناد كالجملة الظرفية و الشرطية وجملة النداء.

2.3 باعتبار الوظيفة التي تؤديها

وعمدة هذا التقسيم هي النظر إلى المعنى العام للجملة والذي ينحصر في الخبر أو الإنشاء ولكن قد يقع تبادل في المعنى بين الجملتين فتأتي الجملة الإنشائية بمعنى الخبر أو العكس؛ لأن الخبر والأمر متقاربان فيحسن اقامة كل واحد منهما مقام الآخر، وهذا التقسيم لم يذكره الرازي صراحة وإنما أورده عمليا في مواضع عديدة في التفسير الكبير من ذلك مثلا: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾(البقرة:117) فقوله تعالى: "كُنْ" فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الإخبار عن سرعة نفاذ خلق الله. قال الرازي:(الأول) وهو الأقوى؛ لأن المراد من هذه الكلمة سرعة نفاذ قدرة الله في خلق الأشياء ونظيره قوله تعالى عند وصف خلق السموات والأرض:﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾(الدخان:33) وقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(التوبة:84) فالآية وإن وردت بصيغة الأمر (الفعل المضارع المقرون بلام الأمر) إلا أن معناها الاخبار بأن هذه الحالة ستحصل والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فهم وإن فرحوا وضحكوا طول عمرهم فهذا قليل؛ لأن الدنيا منتهية، وأما حزنهم وبكاؤهم فكثير؛ لأن الأخرة ممتدة والمنتهي قليل أمام الممتد، ولهذا أقام الأمر مقام الخبر.(33) وقد يحدث العكس فينقلب الخبر إلى إنشاء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ

وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (البقرة: 83) قال الرازي: القول الرابع: قول الفراء أن موضع (لَا تَعْبُدُونَ) على النهي إلا أنه جاء على لفظ الخبر كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾(البقرة: 233) بالرفع والمعنى على النهي والذي يؤكد كونه نهيا أمور أحدها: قوله تعالى: (أَقِيمُوا)، وثانيها: أنه ينصره قراءة عبد الله وأبي (لَا تَعْبُدُوا)، وثالثها: أن الإخبار في معنى النهي والأمر أكد وأبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سُورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه.(34) وقوله تعالى:﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(البقرة: 228) فقد جاءت الآية بلفظ الخبر للدلالة على الأمر والفائدة في التعبير بلفظ الخبر عن الأمر من وجهين أحدهما: تأكيد الأمر اشعارا بأنه مما يجب أن يتعلق بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجودا ومثاله قولهم في الدعاء: رحمك الله فقد أخرج في صورة الخبر ثقة بالإجابة كأنها وجدت الرحمة فهو يخبر عنها. وأما الثاني فهو الاتيان بالتكليف ومتى انقضت هذه المدة حصل المقصود.(35) وأيضا قوله تعالى:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾(البقرة:233) لقد وردت الآية بصيغة الخبر الدالة على الأمر، وجاز ذلك لوجهين أحدهما: تقدير الآية وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ في حكم الله الذي أوجبه، إلا أنه حذف لدلالة الكلام عليه، والثاني: أن يكون معنى الآية (ليرضعن) إلا أنه حذف ذلك للتصرف في الكلام مع زوال الابهام.(36)

والأمثلة في (الخبر و الإنشاء) كثيرة والمقام لا يسع لتناولها جميعا؛ لأن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة.

3.3 باعتبار الموقع الإعرابي الذي تحتله

قسم النحاة الجمل من هذه الزاوية إلى قسمين: جمل لها محل من الإعراب وهي التي يمكن تأويلها بلفظ مفرد؛ أي لو وقع في موضعها لفظ مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل وعددها سبع جمل: الجملة الواقعة خبرا، الجملة الواقعة حالا، الجملة الواقعة مفعولا به، الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم الجملة الواقعة مضافا إليه الجملة الواقعة صفة، والجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب. وأما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فهي على خلاف السابقة، وعددها سبع جمل أيضا: الجملة الابتدائية أو المستأنفة، الجملة الاعتراضية، الجملة التفسيرية، الجملة الواقعة جوابا للقسم، الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم، الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

وأشار الرازي إلى هذه الأقسام في كتبه وخاصة التفسير الكبير،ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَات يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾(البقرة:228) فالجملة الفعلية (يَتَرَبَّصْنَ) في محل رفع خبر للمتدأ، قال الرازي: لو قال: يتربصن المطلقات لكان ذلك جملة من فعل و فاعل، فما الحكمة في ترك ذلك، و جعل المطلقات مبتدأ، ثم قوله:(يتربصن) إسناد الفعل إلى الفاعل، ثم جعل هذه الجملة خبرا عن ذلك المبتدأ.

(الجواب) قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتاب دلائل الإعجاز: إنك إذا قدمت الاسم فقلت: زيد فعل. فهذا يفيد من التأكيد و القوة ما لا يفيده قولك: فعل زيد.(37) وكذلك قوله عز و جل: ﴿وَ أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(البقرة:237) فالجملة الفعلية (أَنْ تَعْفُوا) في محل رفع مبتدأ للخبر (أَقْرَبُ) قال الرازي: موضع (أَنْ) رفع بالابتداء والتقدير: والعفو أقرب للتقوى واللام بمعنى (إلى)(38)

4 . الخاتمة

تلكم هي أهم المسائل المتعلقة بالجملة وأقسامها عند الرازي، وقد ركزنا على مفهومه للجلمة وأقسامها؛ لنرى وجهة نظره وما هو الجديد عنده، وتبين لنا أن الرازي يسير على خطى النحاة في تعريف الجملة ويتفق مع ابن هشام في أن الكلام هو الجملة المفيدة.

أما ما تعلق بالتقسيمات التي قسمها النحويون المتقدمون للجملة فقد أشار إليها الرازي إما بإشارة صريحة كما هو الشأن في التقسيم على أساس الشكل إذْ تم من خلاله تقسيم الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وشرطية. ويعتبر القسم الأخير إضافة جديدة عند الرازي، أو بإشارة ضمنية سريعة كالتقسيم على أساس الموقع الإعرابي الذي تحتله الجملة.

وقد اكتفى الرازي في تقسيمه للجملة على أساس الشكل بتقديم مثال لكل قسم ولم يعرفه.

الإحالات والهوامش:

(1) ينظر: ابن منظور(أبو الفضل محمد بن مكرم، 630 ه)، 2003 ، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، 11 / 153

(2) ينظر: الزبيدي(محمد بن محمد،1205ه)،2001، تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق الدكتور ضاحي عبد الباقي، مؤسسةالكويت للتقدم العلمي، الكويت، 8 / 238

(3) ينظر: ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس،395ه)، 1979 ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون،دار الفكر، بيروت، 1 / 481

(4) ينظر:الفيروزأبادي(محمد بن يعقوب،817ه)، 2014 ، القاموس المحيط، دار الغد الجديد، القاهرة، ص1368

(5) الرازي(محمد بن عمر،606ه)، 1981 ، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، 24 / 22 – 23

(6) سيبويه(أبو بشر عثمان بن قنبر، 180ه)، 1992، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1 / 32

(7) نفس المصدر ص119

(8) نفس المصدر ص208

(9) نفس المصدر ص23

(10) المبرد(محمد بن يزيد،285ه)، 1994 ، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ص146

(11) نفس المصد، ص123
(12) ابن جني(أبو الفتح عثمان، 392ه)، 1952 ، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص18
(13) الجرجاني(عبدالقاهر، 471ه)، 1972، الجمل، تحقيق علي حيدر، دار العلم، دمشق، ص40
(14) الزمخشري(محمود بن عمر، 578ه)، 2004 ، المفصل، تحقيق الدكتور فخر قدارة،دار عمار للنشر،عمان، ص32
(15) الرضي(محمد بن الحسن،686ه)، 1966 ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن محمد بن إبراهيم ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعودالإسلامية، الرياض، ص18
(16) السمرائي(فاضل صالح)، 2007 ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ص12 -25
(17) عبادة(محمد إبراهيم)، 2001 ، الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ص22
(18) الأنصاري(جمال الدين ابن هشام،)،1964 ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 2 / 419
(19) عبادة، الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، ص200
(20) الرازي،1997،المحصول في أصول الفقه، تحقيق جابر العلواني، مؤسسة الرسالة،الرياض، 1 / 180
(21) الأنصاري، مغني اللبيب ، ص419
(22) نفس المصدر، ص420
(23) السيوطي(عبد الرحمان بن أبي بكر،911ه)، 1998، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1 / 50
(24) نفس المصدر
(25) الغلاييني مصطفى، 2007 ، جامع الدروس العربية،المكتبة العصرية، القاهرة، 3 / 227
(26) الأنصاري، مغني اللبيب ، 492/2
(27) ابن يعيش(موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي،643ه)،2001، شرح المفصل، تقديم الدكتور إميل يعقوببديع، دار الكتب العلمية،بيروت، 1 / 88
(28) الأنصاري، مغني اللبيب ، 492/2
(29) سيبويه، الكتاب، 23/1
(30) الرازي، المحصول في أصول الفقه، 1 / 180
(31) اينظر: الرازي، التفسير الكبير، 4 / 31
(32) لمخزومي مهدي،1986 ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت ، ص 41 – 42
(33) الرازي، التفسير الكبير، 3 / 176
(34) نفس المصدر، 16 / 153
(35) نفس المصدر، 6 / 92 – 93
(36) نفس المصدر، ص 126

(37) نفس المصدر، ص 94

(38) نفس المصدر، ص 156

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

_ ابن جني (أبو الفتح عثمان، 392ه)، 1952 ، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة

_ ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس،395ه)، 1979 ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون،دار الفكر، بيروت

_ ابن منظور(أبو الفضل محمد بن مكرم، 630ه)،2003، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت

_ ابن يعيش(موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي،643ه)،2001، شرح المفصل، تقديم الدكتور إميل يعقوب بديع، دار الكتب العلمية،بيروت

_ الأنصاري(جمال الدين ابن هشام،)،1964 ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي خمد الله، دار الفكر، دمشق

_ الجرجاني(عبدالقاهر، 471ه)، 1972، الجمل، تحقيق علي حيدر، دار العلم، دمشق

_ الرازي(محمد بن عمر،606ه)، 1981، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت

_ الرازي،1997،المحصول في أصول الفقه، تحقيق جابر العلواني، مؤسسة الرسالة،الرياض

_ الرضي(محمد بن الحسن،686ه)، 1966، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن محمد بن إبراهيم ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعودالإسلامية، الرياض

_ الزبيدي(محمد بن محمد،1205ه)،2001، تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق الدكتور ضاحي عبد الباقي، مؤسسةالكويت للتقدم العلمي، الكويت

_ الزمخشري(محمود بن عمر، 578ه)، 2004، المفصل، تحقيق الدكتور فخر قدارة،دار عمار للنشر،عمان

_ السمارائي(فاضل صالح)، 2007 ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان

_ سيبويه(أبو بشر عثمان بن قنبر، 180ه)، 1992، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة

_ الغلاييني مصطفى، 2007 ، جامع الدروسالعربية،المكتبة العصرية، القاهرة

_ الفيروزأبادي(محمد بن يعقوب،817ه)، 2014 ، القاموس المحيط، دار الغد الجديد، القاهرة

_ المبرد(محمد بن يزيد،285ه)، 1994 ، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة

_ المخزومي مهدي،1986 ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت
_ السيوطي(عبد الرحمان بن أبي بكر،911ه)، 1998، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.